النائب الأول أصدر قراراً بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون ويدخل حيز التنفيذ بعد شهر

«الأنباء» تنشر تعديلات قانون المرور: 16 جهة تستفيد من العقوبات البديلة للمخالفين

■ إصلاح الأضرار وخدمة المجتمع بدلاً من الحبس أو الغرامة وتكليف المخالفين بمهام وأعمال متنوعة منها تنظيف المساجد والحدائق والعمل بمحطات الوقود
■ المشاركة في توثيق بيانات العدادات الكهربائية وتنظيف السواحل وزراعة الأشجار ورفع المخلفات والحملات البيئية والمساعدة في إعداد الأنشطة الدينية

صدر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) قرار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون المرور وتعديلاته، ونص القرار الذي حمل الرقم 1497 لسنة 2025 على إضافة مادة جديدة برقم (212 مكررا) إلى القرار المشار إليه يكون نصها كما يلي:

أولا: مادة (212 مكررا) يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

القانون: القانون رقم 67 لسنة 1976 في شأن المرور.

● العقوبات البديلة: هي العقوبات التي استخدمت عليها بهذا القانون، والتي يجوز للقاضي أن يقضي بها بدلا من عقوبة الحبس الأصلية للجريمة، المرتكب بعقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات البديلة المقررة في هذا القانون ولائحته التنفيذية.

● الإدارة المعنية: الإدارة العامة للمرور.

● العمل في خدمة المجتمع: هو تكليف المحكوم عليه بالأعمال المخصصة للمنفعة العامة دون مقابل، على أن يراعى في العمل توافقه مع ظروف المحكوم عليه.

● حضور البرامج والمحاضرات التوعوية والتأهيلية والتدريب وهو بإلزام المحكوم عليه بالخضوع لواحد أو أكثر من برامج التأهيل والتدريب والمحاضرات التوعوية في إحدى المؤسسات الحكومية أو الخاصة أو جمعيات النفع العام في المجالات الطبية أو النفسية أو الاجتماعية أو التعليمية أو الحرفية أو الصناعية أو الدينية لتقويم سلوكه، وبالقرب من برامج التأهيل والتدريب والمحاضرات التوعوية والوقائية.

● إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة: وهو بإلزام المحكوم عليه برد الشيء إلى أصله أو جبره أو التعويض عنه.

ثانيا: تنفذ عقوبة العمل في خدمة المجتمع في الجهات التالية، حسب طبيعة الجريمة وظروف المحكوم عليه، وبالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور، وهي:

● المشاركة في حملات التوعية المرورية والمشاركة في أعمال الإدارة العامة للمرور. المشاركة في مؤسسات الإصلاح والتأهيل والمشاركة في أعمال الدفاع المدني (وزارة الداخلية).

● المشاركة في تنظيم المواعيد ـ المساعدة في حملات التوعية الصحية (وزارة الصحة).

طبيعة الأعمال التي يمكن أداؤها	الجهة
المشاركة في حملات التوعية المرورية والمشاركة في أعمال الإدارة العامة للمرور والمشاركة في مؤسسات الإصلاح والتأهيل والمشاركة بأعمال الدفاع المدني	وزارة الداخلية
المشاركة في تنظيم المواعيد – المساعدة في حملات التوعية الصحية	وزارة الصحة
المساعدة في تنظيم المكتبات المدرسية – المشاركة في حملات التوعية الطلابية – أعمال النظافة أو الترتيب	وزارة التربية
المشاركة في أنشطة الرعاية الاجتماعية – توزيع المساعدات – المساعدة في مراكز التنمية الاجتماعية – الجمعيات التعاونية	وزارة الشؤون الاجتماعية
ترتيب المصاحف وتنظيف المساجد – المساعدة في إعداد الأنشطة الدينية	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
المشاركة في توثيق بيانات العدادات الكهربائية	وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة
المشاركة في أعمال الصيانة والأعمال الميدانية – المشاركة في أعمال دهان الأرصفة	وزارة الأشغال العامة
المساعدة في توعية المستهلكين – توزيع الكتيبات التوعوية – الدعم في المعارض التوعوية	وزارة التجارة والصناعة
المشاركة في تنظيف السواحل – زراعة الأشجار – رفع المخلفات – المشاركة في حملات بيئية	الهيئة العامة للبيئة
المشاركة في تنظيم المقابر وإدارة شؤون الجنائز – المساعدة في إزالة المخلفات والتنظيف	بلدية الكويت
تدريب المحكومين على مهن بسيطة – تنظيم ورش حرفية	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
المشاركة في توعية العمالة الوافدة – المساعدة في تنظيم الدورات التدريبية – الترجمة	الهيئة العامة للقوى العاملة
المشاركة في تنظيف الحدائق العامة وزراعة الأشجار	الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية
المشاركة في إزالة المخلفات من الطرق – أعمال دهان الأرصفة وتنظيم اللوحات	الهيئة العامة للطرق والنقل البري
المشاركة في الأعمال الخيرية والمساعدات الإنسانية – التدريب على المهن البسيطة – المشاركة في حملات التوعية – دعم إداري	جمعيات النفع العام
العمل داخل محطات الوقود	وزارة النفط

● المساعدة في تنظيم المكاتب المدرسية ـ المشاركة في حملات التوعية الطلابية ـ أعمال النظافة أو الترتيب (وزارة التربية).

● المشاركة في أنشطة الرعاية الاجتماعية ـ توزيع المساعدات ـ المساعدة في مراكز التنمية الاجتماعية ـ الجمعيات التعاونية (وزارة الشؤون الاجتماعية).

● ترتيب المصاحف وتنظيف المساجد ـ المساعدة في إعداد الأنشطة الدينية (وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية).

● المشاركة في توثيق بيانات العدادات الكهربائية (وزارة الكهرباء والمياه والطاقة المتجددة).

● المشاركة في أعمال الصيانة والأعمال الميدانية ـ المشاركة في أعمال دهان الأرصفة (وزارة الأشغال العامة).

● المساعدة في توعية المستهلكين ـ توزيع الكتيبات التوعوية ـ الدعم في المعارض التوعوية (وزارة التجارة والصناعة).

● المشاركة في تنظيف السواحل ـ زراعة الأشجار ـ رفع المخلفات ـ المشاركة في حملات بيئية (الهيئة العامة للبيئة).

● المشاركة في تنظيم المقابر وإدارة شؤون الجنائز ـ المساعدة في إزالة المخلفات والتنظيف (بلدية الكويت)

● تدريب المحكومين على مهن بسيطة ـ تنظيم ورش مهنية (الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب).

● المشاركة في توعية العمال الوافدين ـ المساعدة في تنظيم الدورات التدريبية ـ الترجمة (الهيئة العامة للقوى العاملة).

● المشاركة في تنظيف الحدائق العامة وزراعة الأشجار (الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية).

● المشاركة في إزالة المخلفات من الطرق ـ أعمال دهان الأرصفة وتنظيم اللوحات (الهيئة العامة للطرق والنقل البري).

● المشاركة في الأعمال الخيرية والمساعدات الإنسانية ـ التدريب على المهن البسيطة ـ المشاركة في حملات التوعية ـ دعم إداري (جمعيات النفع العام).

● العمل داخل محطات الوقود (وزارة النفط).

ثالثا: تشمل البرامج والمحاضرات التثقيفية والتأهيلية والتدريبية التي تهدف إلى التثقيف حول مخاطر المخالفات المرورية وأهمية الالتزام بقواعد المرور وإعادة تأهيل المخالفين وزيادة وعيهم بقواعد المرور وسلامة البرامج الآتية:

ـ المحاضرات التثقيفية.

ـ ورش العمل التدريبية.

ـ البرامج النفسية والسلوكية التي تهدف إلى تعديل سلوكيات القيادة غير المسؤولة.

رابعا: تتولى الإدارة العامة للمرور تنظيم البرامج والمحاضرات التوعوية والتأهيلية والتدريب المنصوص عليها في هذه اللائحة بالتعاون مع الجهات الحكومية أو الخاصة وجمعيات النفع العام.

خامسا: يكون تنفيذ إصلاح الضرر بالتنسيق مع الجهة المتضررة من الجريمة ويشمل التنفيذ أحد التدابير التالية:

ـ رد الشيء إلى أصله من خلال إرجاع حالة الشيء إلى ما كان عليه قبل تضرره من خلال استبداله.

ـ جبر الضرر من خلال إصلاحه وإعادته إلى الحالة التي كان عليها.

ـ التعويض المالي: هو مبلغ مالي أو ترضية مادية من جنس الضرر الذي لحق بالشيء المتضرر جراء الفعل الضار والذي تعذر رده إلى أصله أو جبره وذلك بما يوازي إعادة الشيء إلى الحالة التي كانت عليها سابقا.

ويتم تحديد قيمة إصلاح الضرر بالتنسيق بين الإدارة العامة للمرور والجهة الحكومية المالكة للمنقولات أو الممتلكات المتضررة.

سادسا: تتولى الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام إخطار الإدارة العامة للمرور بصدور العقوبة البديلة.

سابعا: تلتزم الجهة التي يتم تنفيذ العقوبة البديلة لديها برفع تقرير للإدارة العامة للمرور يتضمن مدى التزام المحكوم عليه بتنفيذ العقوبة. وفي حال عدم التزام المحكوم عليه بتنفيذ العقوبة تتولى الإدارة العامة للمرور إخطار إدارة تنفيذ أحكام المرور لإحالة الأمر للمحكمة المختصة بذلك للمضي بتنفيذ المحكوم عليه لعقوبة الحبس الأصلية.

كما نص القرار أنه على وكيل الوزارة بالتكليف تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

جلسات نقاشية تستعرض الموضوعات الخليجية ذات الاهتمام المشترك

الكويت تستضيف فعاليات المؤتمر الإسكاني الخليجي الثاني الأربعاء والخميس

عاطف رمضان

تستضيف الكويت المؤتمر الإسكاني الخليجي الثاني الأربعاء والخميس المقبلين 3 و4 الجاري بمشاركة خليجية رفيعة المستوى.

وقال نائب المدير العام لشؤون العلاقات العامة والتطوير رئيس اللجنة العليا للمؤتمر عمر الرويح إن المؤسسة تتطلع من خلال هذا المؤتمر الذي يأتي هذا العام تحت عنوان «إسكان مستدام» لأن تضع الكويت بصمة مميزة في مجال الإسكان الخليجي وتوفير منصة مشتركة يتم من خلالها الإعلان عن الشراكات الخليجية الحكومية مع القطاع الخاص في شأن التعمير والبناء.

وأضاف الرويح في تصريح صحافي، أنه وعلى هامش المؤتمر ستعقد سلسلة من الحلقات النقاشية على مدى يومين يتم من خلالها مناقشة أبرز الموضوعات ذات الاهتمام الخليجي المشترك في شأن الرعاية الإسكانية وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والاستفادة من التقنيات الذكية في مجال البنية التحتية والمدن.

عمر الرويح

وكشف الرويح عن أن جدول الجلسات النقاشية التي ستعقد في قاعات غراند حياة في مجمع 360 سيتضمن في يومه الأول مناقشة تجارب دول الخليج حول الإسكان المستدام، حيث يحاور فيها كبار مسؤولي الإسكان في دول مجلس التعاون، إلى جانب جلسة أخرى حول الاستدامة الحضورية والمدن الذكية ويشارك فيها ممثلين عن دول مجلس التعاون الخليجي والقطاع الخاص الكويتي إلى جانب قياديين في المؤسسة، إلى جانب جلسة ثالثة لمناقشة فرص وتحديات الاستثمار في القطاع العقاري.

وعن جلسات اليوم الثاني، لفت الرويح إلى أنها ستشمل الحديث حول التقنيات الرقمية وتأثيرها على تطوير العقار، تليها جلسة أخرى بعنوان تصميم الوحدات السكنية.

لتحويل ثاني أكسيد الكربون إلى الوقود الشمسي تحت الضوء المحاكي للشمس

«الأبحاث» يُنجز مشروع مركبات نانوية ثنائية الأبعاد

دارين العلي

في إنجاز علمي متميز، أعلن فريق بحثي ممثلا بمركز أبحاث الطاقة والبناء بمعهد الكويت للأبحاث العلمية عن الانتهاء من مشروع بحثي ممول من قبل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تحت عنوان: «مركبات نانوية ثنائية الأبعاد نيتريد الكربون/كبرتيد الزنك المسامي لتحويل ثاني أكسيد الكربون إلى الوقود الشمسي تحت الضوء الشمسي المحاكي».

وذكرت د.لطيفة الحجي رئيس المشروع ومدير برنامج النانوتكنولوجي بمركز أبحاث الطاقة والبناء أن الهدف من المشروع تطوير تقنيات مبتكرة قائمة على المواد النانوية من أجل استخدام غاز ثاني أكسيد الكربون كمصدر لإنتاج وقود نظيف، وابتكار محفزات ضوئية عالية الكفاءة قادرة على استغلال الضوء الشمسي لتحويل CO_2 إلى وقود مثل: الميثانول والميثان، وكذلك الإسهام في تعزيز جهود دولة الكويت لتحقيق الحياد الكربوني وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

د.لطيفة الحجي

وأسفرت نتائج المشروع عن تمكن الفريق من تصنيع مركبات نانوية متقدمة أظهرت قدرة عالية على تحويل ثاني أكسيد الكربون إلى الميثانول مع انتقائية عالية واستقرار عبر دورات متتالية من التشغيل، كما أثبتت النتائج أن هذه التقنية تمثل خطوة عملية نحو بناء نظم تحويل ضوئي فاعل لغاز CO_2 في الطورين الغازي والسائل، بالإضافة إلى تعزيز المعرفة العلمية في مجال استخدام الضوء الشمسي والمواد النانوية لإيجاد حلول بديلة لمشكلة الانبعاثات الكربونية.

وأشارت د.الحجي إلى أن هذا المشروع يكتسب أهمية خاصة في إطار التوجهات الوطنية والدولية لمكافحة التغير المناخي، إذ يسهم في دعم رؤية الكويت 2035 وأهداف التنمية المستدامة، كما يعين على تمهيد الطريق نحو إنتاج «وقود أخضر» من مصادر متجددة، بما يعزز أمن الطاقة ويقلل من الانبعاثات الضارة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإنجاز يمثل نواة لمشاريع مستقبلية أوسع في مجال التقاط الكربون وتحويله إلى منتجات اقتصادية ذات قيمة، ما يضع الكويت في مصاف الدول الرائدة في الحلول العلمية لمواجهة التحديات البيئية العالمية.

الصندوق الكويتي: بدء التسجيل للدفعة 43 من برنامج المهندسين

يواصل الصندوق الكويتي للتنمية جهوده في دعم الشباب الكويتي بكل التخصصات الهندسية والمعمارية عبر برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج، الذي أطلقه في عام 2004.

وفي هذا الإطار، يعلن الصندوق عن فتح باب التسجيل للدفعة الـ43 من البرنامج ابتداء من تاريخ 2025/9/1 حتى 2025/9/21.

ويمثل البرنامج ركيزة أساسية لجهود الصندوق في دعم التنمية البشرية في الكويت، حيث يهدف إلى تطوير الكفاءات الوطنية في مجالي الهندسة والعمارة لتلبية متطلبات السوق المحلي ودعم قدراتها.

وفي هذا السياق، أشار م. ثامر الفيلكاوي مدير إدارة التطوير الإداري والتدريب بالوكالة في الصندوق الكويتي، إلى أن البرنامج نجح في تخريج أكثر من 1000 مهندس ومهندسة كويتيين حديثي التخرج.

وأكد الفيلكاوي أن البرنامج، الذي أطلقه الصندوق في عام 2004، «يسعى إلى تطوير الكفاءات الوطنية في مجالي الهندسة والعمارة لتلبية متطلبات السوق المحلي ودعم قدراته». وأضاف، «ان الخبرات العملية والمعارف الحديثة المكتسبة من البرنامج تمكن منتسبيه من مواجهة تحديات سوق العمل بكفاءة واحترافية، ما يسهم في إعداد جيل من المهندسين والمعماريين القادرين على الإسهام الفاعل في تحقيق التنمية الوطنية».

وأوضح الفيلكاوي أن البرنامج يتألف من ثلاث مراحل، حيث تشمل المرحلة الأولى، والممتدة لثلاثة أشهر، محاضرات وورش عمل وتطبيقات عملية تغطي النواحي الهندسية، والفنية، والإدارية، والمالية.

أما المرحلة الثانية، فتستمر ستة أشهر، وتتضمن تدريبا ميدانيا مع شركات ومؤسسات دولية كبرى خارج الكويت، حيث يتاح للمنتسبين العمل مباشرة ضمن إدارات تلك الجهات واكتساب الخبرات التطبيقية والمرحلة الثالثة والختامية للبرنامج، والتي تستمر لمدة أربعة أشهر، تتضمن التدريب الميداني داخل دولة الكويت مع الشركات والمؤسسات والمصانع المحلية، تكون غالبا من القطاع الخاص، لتطبيق المهارات المكتسبة على أرض الواقع.

وعلى مدى أكثر من 20 عاما، يواصل نجاحه في تحقيق أهدافه المتمثلة في تلبية احتياجات السوق المحلي من التخصصات الهندسية والمعمارية، مما يساهم في تعزيز دور الكفاءات الكويتية في دعم الاقتصاد الوطني، لاسيما القطاع الخاص.

«نزاهة» اختتمت الفعالية السنوية الخليجية لآليات قياس الفساد

حنان عبد المعبود

اختتمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) أعمال الفعالية السنوية للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت الأسبوع الماضي بعنوان «آليات قياس الفساد.. التجارب الدولية والتطبيقات الوطنية»، بمشاركة واسعة من خبراء وممثلي الأجهزة المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في دول المجلس.

وشهدت الجلسات استعراضا للتجارب الخليجية الرائدة في مجال قياس الفساد، وتضمنت عروضا من الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، ركزت خلالها على أدوات ومنهجيات قياس الفساد والوعي المجتمعي بمخاطره ودور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

واعتمد المشاركون في ختام الأعمال، التوصيات التالية:

1 ـ تطوير أطر ومنهجيات علمية لقياس الفساد ترتكز على الشمولية والشفافية والاتساق مع المعايير الدولية وضمان التوازن بين «المدركات» والبيانات الموضوعية لتحقيق قياس أكثر دقة وموثوقية، إلى جانب تقييم فعالية التدابير الوطنية المتخذة لمكافحة الفساد.

2 ـ تعزيز التعاون والتكامل الخليجي والدولي في مجال قياس الفساد من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وبناء القدرات، والاستفادة من البرامج والأدوات التي تطورها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، وذلك بهدف تعزيز جمع البيانات ورصد الاتجاهات وتحسين فاعلية جهود تعزيز النزاهة.

3 ـ المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والمنتديات الدولية المعنية بتحسين قياس معدلات الفساد.

4 ـ دعم المبادرات الوطنية لقياس الفساد من خلال الاستقصاءات الدورية والمؤشرات الإحصائية وقواعد البيانات، وفقا للمعايير والمنهجيات الدولية.

5 ـ متابعة المؤشرات الدولية المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بغية تحليل موقف الدول الخليجية فيها ووضع خطط تنفيذية لتحسين الأداء.

6 ـ تشجيع الجهات الحكومية والأجهزة الرقابية والهيئات الوطنية على إتاحة البيانات المتعلقة بمكافحة الفساد وتحسين جودتها من حيث الدقة والموثوقية وقابليتها للمقارنة.

7 ـ استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في رصد وتحليل أنماط الفساد بهدف قياسه مع الالتزام بحماية البيانات والخصوصية والحرص على الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات.

8 ـ توعوية المجتمع وتعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة مثل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في عمليات قياس الفساد، بما يضمن تبني نهج متعدد الأطراف يعكس الواقع بدقة أكبر ويسهم في تعزيز ثقة المجتمع بالنتائج.

9 ـ إدماج آليات الرصد والتقييم المستمر لقياس الفساد في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، بما يتيح تتبع التقدم المحرز وضمان استدامة قياس ومكافحة الفساد على المدى الطويل.

جمعية الصباحية التعاونية
AL-SABAHIYA COOPERATIVE SOCIETY

إعلان هام

للشركات صاحبة أرصدة الذمم الدائنة لدى الجمعية وقد مضى عليها أكثر من 15 عاماً

تعلن جمعية الصباحية التعاونية

لجميع الشركات والمؤسسات المدرجة بالجدول أدناه، والتي لها أرصدة ذمم دائنة في حسابات الجمعية ، وقد مضى على هذه الأرصدة أكثر من خمسة عشر عامًا، بضرورة اتخاذ الإجراءات التالية خلال مهلة أقصاها ستون (60) يومًا من تاريخ نشر هذا الإعلان:

1. إحضار كشف حساب معتمد من الشركة او المؤسسة يوضح رصيد الذمم .
2. احضار الترخيص التجاري واعتماد التوقيع ساري المفعول للشركة او المؤسسة .

وفي حال عدم التقيد بالمتطلبات المذكورة خلال المدة المحدد بهذا الاعلان سيؤدي إلى تطبيق الإجراءات النظامية ، ويعتبر الرصيد المتقادم لاغياً ويكون اقراراً من الشركة او المؤسسة بعدم المطالبة به مستقبلاً.

قائمة الشركات ذات أرصدة الذمم الدائنة

م	اسم الشركة او المؤسسة
1	شركة الجلاوي للتجارة العامة
2	شركة عالم المحترفون للتجارة العامة
3	شركة ماتركس الوطنية للتجارة العامة
4	مؤسسة الرميثية للاستيراد والتصدير
5	مؤسسة الدكتور التجارية
6	مؤسسة اكيد للتجارة العامة والمقاولات
7	مؤسسة الشمائل للاستيراد والتصدير
8	مؤسسة الشروق التجارية
9	مؤسسة مستر الخليج للاستيراد والتصدير
10	معرض الهجرة لطبع وتوزيع المطبوعات
11	مؤسسة شموع الانوار للاستيراد والتصدير
12	مؤسسة حمد العثمان التجارية

فعلى الشركات والمؤسسات المذكورة أعلاه مراجعة مقر الجمعية (قسم المحاسبة) خلال أوقات العمل الرسمي من 8 صباحاً حتى 2 ظهراً من يوم الاحد حتى يوم الخميس اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان وحتى تاريخ 2025/11/02 مصحوبًا بالمستندات المطلوبة .

مجلس الإدارة